العلاقات الدولية والأيديولوجيا: مقاربة ماركسية

الأستاذ الدكتور: محمود علي
قسم العلوم السياسية
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

الدكتورة: حنان خمش
قسم الإنسانيات - علم الاجتماع
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

عمـــان – الاردن

الملخص :

تعتبر الدراسات العربية التي تناولت تأثير الأيديولوجيا الماركسية على العلاقات الدولية قليلة ومحدودة، حيث لم يفرد الباحثون مساحة خاصة وكافية لدراسة هذا الموضوع، بل تعامل غالبيتهم معه بشكل عابر في سياق الحديث عن المنطلقات والأسس العامة التي تقوم عليها الأيديولوجيا الماركسية. وتحاول هذه الدراسة تحليل تأثير الماركسية على العلاقات الدولية بصفتها أيديولوجيا تعبر عن حقبة هامة في الفكر الإنساني، بما يحتويه من مذاهب سياسية واقتصادية وفلسفة سياسية اجتماعية، وتبيان الدور الذي لعبته هذه الأيديولوجيا في حركة النظام الدولي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد جرى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث يتناول أولها تحديد مفهوم العلاقات الدولية وتعريفه كما ورد في العديد من الأدبيات العربية والأجنبية ذات العلاقة، بينما يحاول المبحثان الثاني والثالث تحديد التأثير الذي أحدثته الأيديولوجيا وخاصة الأيديولوجيا الماركسية على العلاقات الدولية.

Abstract:

Arab studies which have dealt with the Marxist ideology and its impact on international relations are very limited. Most researchers have not attempted to discuss this subject on a profound level, choosing to tackle it on a shallow one. However, this study attempts to analyze the influence of Marxist ideology on international relations, given that Marxism has played an essential role in political behaviour, economic thinking, social and philosophical ideas. Marxism views the international system as being connected with historical developments, based on socio – economic forces that determine principles and ideals on which human relations are based. Marxist ideology, especially its understanding of the evolution of history and class conflict, has been adopted by many followers and supporters around the world. Although Marxist ideology has played an important role in international relations, yet this role has never been thoroughly examined by analysts, some of whom made a glancing and generic reference to the subject. In order to fulfill its purposes, this study is divided into three sections. The first of which defines international relations according to Arabic and English sources, while the second and third sections discuss the influence of ideology in general, and Marxism in specific, on international relations.

مقدمة :

من المعروف أن حقل العلاقات الدولية والأيديولوجيا هو من الحقول البحثية المهمة الذي تتنازع تحليله ودراسته والبحث فيه رؤى واتجاهات متعددة، تنطلق من مدارس فكرية وسياسية وأطر علمية مختلفة، تفرز في واقع الأمر مقتربات شاملة، تختلف باختلاف المنطلقات والتخصصات والمرجعيات، وهي بالضرورة تتأثر ببروز وصعود عوامل وأبعاد ثقافية وحضارية ودينية وأيديولوجية متنوعة، شكلت على مدى عقود طويلة سابقة، مساحات واسعة من البحث والدراسة والتأمل من قبل العديد من الدارسين والباحثين والمهتمين بالشأنين الأكاديمي والسياسي.

وقد لعبت الأيديولوجيا في هذا السياق ولا زالت، دورا مهما في تحديد أنماط العلاقات بين الدول، تحالفية تعاونية كانت أم صراعية عدائية. ولم يقتصر تأثير الأيديولوجيا على العلاقات الدولية فقط، بل تجاوز ذلك ليحدد أنماط السلوك السياسي، وأشكال نظم الحكم، وطبيعة النظم الإقتصادية التي تعتمدها وتسير عليها الشعوب. فقد استطاعت الأحزاب الشيوعية مثلا، بناء نظم سياسية واجتماعية واقتصادية في الإتحاد السوفياتي والصين وغيرها من الدول، مثلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نماذج احتذى بها وحاول تطبيقها الكثير من دول وشعوب أوروبا والعالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية، نجح بعضها واستمر، وأخفق البعض الآخر وفشل.

وقد أثبتت وقائع القرن الواحد والعشرين أن هناك تعديلات وتغييرات واسعة وجذرية حدثت على طبيعة ونمط العلاقات بين الشرق والغرب، وذلك بسبب ازدياد وتراكم مساحات التعاون والإعتمادية بين الدول الكبرى، التي تخطت في هذه الفترة عقدة الأيديولوجيا والصراع الأيديولوجي، باتجاه البحث عن أنماط جديدة للتعاون وتعزيز الثقة وتحقيق المصلحة بينها، تمثلت بتفاهم ازداد بين روسيا والولايات المتحدة حول العديد من القضايا والمشاكل الدولية، وشراكة ومصالح وتبادلات اقتصادية متنوعة تعززت بين الصين وأوروبا، سيكون لها تأثير بالغ في صياغة وتحديد هيكلية النظام السياسي والإقتصادي الدولي في المرحلة القادمة على أسس ومعطيات جديدة قوامها تبادل المصالح والفوائد المشتركة.

وقد اعتقد البعض بأن الأيديولوجيا الماركسية بما تضمنته من أفكار وطروحات، جاءت لتشكل البديل المنطقي والعملي للواقعية والليبرالية والرأسمالية، من حيث أنها تجاوزت طروحات هذه الأيديولوجيات ورؤيتها للنظام الدولي وطبيعة العلاقات التي تحكمه، لتقدم تفسيرا مختلفا للصراع الدولي يربطه بأطر إقتصادية مجتمعية، إنطلاقا من فكرة أن الصراع الطبقي هو محرك للتاريخ الإنساني، وانطلاقا كذلك من فكرة أن الثورات الإجتماعية بالضرورة تساهم في تحديد نمط العلاقات بين الدول، وأن الرأسمالية، بسبب محاولتها الإستحواذ على مقدرات المجتمع وإستغلال أفراده لتحقيق أهدافها الخاصة، هي المسبب الرئيسي للصراع الدولي.

لقد أثار تفكك الإتحاد السوفياتي وتراجع الأيديولوجية الشيوعية على المستوى الدولي، مشاعر الغبطة والفرح لدى العديد من دول العالم الرأسمالي، على إعتبار أن هذا التراجع – كما صوره فرانسيس فوكوياما – هو مؤشر على " نهاية التاريخ "، وهو تأكيد أيضا على إنفراد الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالسيطرة والزعامة الدولية. غير أن وقائع عامي 2011 و 2012 بما حملته من أزمات إقتصادية إجتماعية دفعت بالملايين من مواطني دول العالم الرأسمالي للتظاهر والخروج الى الشوارع إحتجاجا على الظلم والفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة، تؤكد أن التراجع والضعف - وربما الإنهيار- يمكن أن يصيب المجتمعات الرأسمالية أيضا.

هدف الدراسة وأهميتها:

يمكن القول أن من المتفق عليه أن الأيديولوجيا استخدمت في كثير من الأحيان، كواحدة من أدوات الفرز والتصنيف في النظام الدولي، على إعتبار أنها المنظور الذي من خلاله تحاول الدول تقييم الواقع الدولي، والتمييز بين الخصوم والحلفاء. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحليلها للدور الذي أثرت من خلاله الأيديولوجيا وخاصة الماركسية، على العلاقات الدولية وحركة النظام الدولي خاصة في فترة الحرب الباردة، التي تعمق خلالها الصراع الأيديولوجي وأصبح أحد أبرز السمات المميزة للنظام الدولي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من المعلوم أن العوامل الأيديولوجية تعتبر من المحددات الرئيسية للعلاقات الدولية. فقد لعبت الأيديولوجيا دورا مهما في تحديد أنماط العلاقات بين الدول، وأنواع النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية لدى العديد منها، الأمر الذي يثير سؤالين هامين أحدهما رئيسي والآخر فرعي على النحو التالي:

السؤال الرئيسي: كيف أثرت الأيديولوجيا الماركسية بما تضمنته من أفكار ورؤى على حركة النظام الدولي بعلاقاته المتنوعة، وما هي مستويات هذا التأثير؟

السؤال الفرعي: ما هو الدور الذي تلعبه الأيديولوجيا في تحديد أنماط وطبيعة العلاقات بين الدول؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مقدمة الدراسة والتساؤلات التي تثيرها مشكلتها، اعتمد الباحث الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تلعب الأيديولوجيا دورا مهما ومؤثرا في تحديد سلوك الدول، وتحديد

طبيعة العلاقات فيما بينها صراعية كانت أم تعاونية.

الفرضية الثانية: تلعب الأيديولوجيا الماركسية دورا بارزا ومؤثرا في حركة الصراع الدولي خلال الحرب الباردة، بينما تراجع هذا الدور وضعف عقب انهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الشكل التقليدي للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

منهجية الدراسة:

في ضوء مقدمة الدراسة والهيكل العام الذي تستند عليه، وفي ضوء المراجع ومصادر المعلومات التي تم توظيفها، ومن أجل تحقيق الأهداف العامة التي تنطلق منها، فقد اعتمد الباحث مقاربة منهجية مركبة، تتكون من منهج تحليلي يدرس ويحلل التأثيرات التي تحدثها الأيديولوجيا على العلاقات الدولية، ممزوجا بمنهج تاريخي يتتبع ويراقب مستويات التغير والتراجع التي طرأت على دور الأيديولوجيا الماركسية في حركة النظام الدولي، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وظهور النظام الدولي الجديد

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي

المبحث الأول: تعريف العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: العلاقات الدولية والأيديولوجيا.

المبحث الأول: تعريف العلاقات الدولية: النشأة والتطور

يكاد يتفق معظم دارسي العلاقات الدولية على أن هذا العلم هو من العلوم الإجتماعية الحديثة، ساعد على ظهوره وبلورة مفاهيمه الأحداث الدولية المتنوعة كالحرب والصراع وتوقيع الاتفاقيات، وإزدياد أنماط التبادل بين الشعوب والدول في كافة الميادين. وتشير معظم الدراسات إلى أن بداية ظهوره في الغرب تعود إلى أوائل القرن الماضي بعد الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت الجامعات الأمريكية والبريطانية تتناوله وتتعامل معه كحقل أكاديمي مستقل، مدفوعة بالرغبة في دراسة وفهم الصراعات والحروب الدولية وتحليل أسبابها، وتجنب ويلاتها، وبناء وإقامة نظام دولي خال من الصراعات، يعتمد العلاقات السلمية التعاونية والمصالح المشتركة[1].

ويدلل بعض الباحثين على أن الفترة ما بين عامي 1919 – 1923 كانت بداية لبلورة الإهمام الحقيقي بهذا الحقل الأكاديمي المعرفي، وذلك اعتمادا على المؤشرات التالية:

1- إتفاق الوفدين البريطاني والأمريكي خلال مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، على تأسيس وإقامة

مؤسسات ومراكز علمية أكاديمية متخصصة في بلديهما، تكون مهمتها الرئيسية دراسة وبحث قضايا العلاقات الدولية كالحرب والصراع والسلام والاستقرار في النظام الدولي، والنظر في آليات تدعيم التعاون والتبادل السلمي بين الشعوب.

2- تأسيس أول كرسي جامعي خاص بتدريس مادة العلاقات الدولية، تحت مسمى " السياسة الدولية " في جامعة ويلز في مدينة أبرسويث Aberystwyth في بريطانيا عام 1919، لتتبعها بعد ذلك جامعات بريطانية وأمريكية عديدة في إعتماد تدريس هذا الموضوع كحقل أكاديمي مستقل، له قواعده وأصوله الأكاديمية الخاصة.[2]

3- تم بعد ذلك مباشرة وتحديدا في عام 1920 في لندن، تأسيس المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، كمؤسسة غير حكومية تحتل موقعا هاما في الأوساط الأكاديمية العالمية بحكم سلطتها المعرفية وتاريخها العريق، بهدف تحليل الأحداث الدولية وتقديم الحقائق حولها للمهتمين بالشأن السياسي الدولي، ومن أجل المساهمة في تعميق الفهم لما يجري على الساحة الدولية من تطورات. كذلك تم في عام 1921 تأسيس المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية وهو من أكثر مراكز صنع القرار غير الحكومية تأثيرا ونفوذا في الولايات المتحدة، والذي قام بتأسيسه جون روكفلر ليكون قناة اتصال وأداة تنسيق بين قطاعات الأعمال والحكومة الأمريكية، ليصبح فيما بعد من أهم مراكز التأثير على صانعي القرار في السياسة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن العلاقات الدولية والأسس والمفاهيم التي تشتمل عليها، قد تبلورت منذ بداية القرن العشرين كما أشرنا سابقا، إلا أننا نستطيع القول بأن العصور القديمة والوسطى والحضارات التي نشأت خلالها، قد شهدت تسجيلا للكثير من القوانين والتقاليد والأعراف المنظمة للعلاقات والتبادلات الدولية المتنوعة، خصوصا ما تعلق منها بتبادل البعثات الدبلوماسية، وتسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة وتثبيت وترسيم الحدود، إضافة إلى تحديد القواعد والأحكام المنظمة للتبادلات الإقتصادية التجارية المتنوعة. وفي هذا السياق، يشير كوينسي رايت Quincy Wright في كتابه "دراسة العلاقات الدولية" إلى أن مصطلح العلاقات الدولية قد استخدم لأول مرة من قبل المفكر الإنجليزي جيرمي بينتهام في أواخر القرن الثامن عشر[3]، ليشيع ويزداد استخدامه بعد ذلك من قبل المختصين الذين حاولوا دراسة العلاقات بين الدول في إطارها القانوني، من خلال سعيهم لتحديد القواعد والضوابط التي يجب مراعاتها من قبل الدول التي تتفاعل وتتعامل مع بعضها البعض[4].

وقد تنوعت الأسماء التي أطلقت على هذا العلم الجديد. حيث نلاحظ أن بعض الدارسين أطلق عليه تسمية " الشؤون الدولية " international affairs أو السياسة الدولية international politics أو الشؤون الخارجية foreign affairs. لكن على الرغم من تعدد

هذه التسميات، إلا أننا نلاحظ أن غالبية رواد هذا العلم يطلقون عليه اسم العلاقات الدولية international relations، إنسجاما مع ما تطرحه الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britannica من أن مصطلح العلاقات الدولية هو "المصطلح الأكثر شيوعا للتعبير عن العلاقات بين حكومات دول مستقلة، ويستعمل كمرادف للسياسة الدولية"[5]، الأمر الذي يوضح ويبين طبيعة التفاعل والنشاط الذي يدرسه ويبحثه هذا العلم من حيث أنه علاقة بين طرفين أو أكثر، إضافة إلى تبيان هوية ونوعية الطرف الرئيسي الأكثر فاعلية فيه والذي هو بالضرورة الدولة[6].

وقد تعددت وتنوعت كذلك الظروف والأحوال والمراحل التي مر بها علم العلاقات الدولية، قبل أن يتحول إلى مادة معرفية علمية أكاديمية محددة ومستقلة منذ بداية القرن العشرين. فقد ظهر هذا المفهوم في كتابات مفكري اليونان القدماء، التي وصفت وقائع الحروب ونصوص المعاهدات والإتصالات بين الدول، إضافة إلى الكتابات التاريخية التي وضعها ثيوسيديدس Thucydides وميكافيللي صاحب كتاب الأمير، وتوينبي وابن خلدون وهيجيل وماركس وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الذين ظهروا في المراحل اللاحقة، حيث كانت كتاباتهم في معظمها تتمحور وتدور حول تدوين التاريخ الإنساني، ودراسة وتحليل التطورات والأحداث التي واجهتها الإنسانية عبر العصور المختلفة[7].

وتجب الإشارة هنا إلى أن هذه الكتابات القديمة جاءت وصفية إنشائية ولم تكن علمية تحليلية، برز من بينها كتابات المؤرخين والفلاسفة الإغريق الذين تحدثوا عن العلاقات بين المدن اليونانية القديمة، والفيلسوف الصيني " منسيوس " والفيلسوف الهندي " كوتيليا " الذان وضعا أفكارا سياسية عامة مبسطة وبعيدة عن التعقيد الذي وصلت إليه كتابات العلاقات الدولية في الفترة الحديثة. وتعتبر هذه الكتابات القديمة وما اشتملت عليه من وصف ومتابعة للأحداث الدولية خصوصا في مجال الحروب والفتوحات التي تركزت في بلاد النيل وبلاد ما بين النهرين والصين والهند، من أهم الكتابات الدولية القديمة، حيث مثلت مصدرا هاما للمعلومات عن هذا الحقل المعرفي. فقد وصفت هذه الكتابات الروابط والعلاقات بين ملوك بابل، ومستوى وطبيعة التنافس بين المدن اليونانية في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، وكيف توسعت العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين مصر وسوريا وأوروبا في تلك الفترة[8].

لكن على الرغم من توفر هذه الكتابات وهذه الدراسات التاريخية الكلاسيكية المهمة التي تضمنت إشارات واضحة للعديد من ظواهر العلاقات الدولية، إلا أن – وكما أشرنا سابقا– العلاقات الدولية كعلم مستقل له شخصيته وحدوده المستقلة، لم يستقر ويتبلور إلا بعد الحرب العالمية الأولى. ويعود السبب في ذلك كما يعتقد بعض الباحثين، إلى أن الكتابات والدراسات حول العلاقات الدولية قبل هذه الفترة جاءت متناثرة وعابرة، وتم التعامل معها وتقديمها في إطار الدراسات التاريخية أو القانونية أو الفلسفية الإجتماعية، دون أن يكون لها منهجية محددة واضحة ومستقلة ترسم حدودها

وتبين محاورها وموضوعاتها[9].

المطلب الأول: العوامل التي ساعدت على ظهور علم العلاقات الدولية

نستطيع القول أن هناك مجموعة من العوامل والظروف التي توافرت وتجمعت لتساهم في تطوير علم العلاقات الدولية، وتدفع باتجاه تعزيز استقلاله الأكاديمي في المراحل اللاحقة، يمكن تثبيتها على النحوالتالي:

1- قيام وبروز الامبراطورية العثمانية كقوة سياسية على المسرح الدولي، بعد أن تمكنت من القضاء على الإمبراطورية الرومانية الشرقية، واسقاط عاصمتها القسطنطينية عام 1453، ومد وتوسيع نفوذها إلى أواسط أوروبا، وفرض أنماط جديدة للعلاقات الدولية مع غيرها من الدول، تعاونية إيجابية أحياناوصدامية صراعية أحيانا أخرى.

2- ويرتبط بالعامل السابق، ظهور حركة إحياءٍ وبعثٍ ودراسةٍ شاملةٍ للحضارات اليونانية والرومانية القديمة، وما شاع لديها من أفكار ومفاهيم فلسفية وإجتماعية متنوعة، على يد مجموعة من العلماء الذين هاجروا إلى أوروبا بعد سقوط القسطنطينية على يد الأتراك العثمانيين، حيث قام هؤلاء العلماء بمراجعة ودراسة المؤلفات التي كتبت عن الحضارات القديمة، مما أدى إلى ظهور وإنتشار أفكار ومفاهيم " النهضة الأوروبية الحديثة " التي كان لها أثر كبير في تطوير كافة العلوم والمعارف والمفاهيم الإنسانية، بما فيها المعارف والمفاهيم المرتبطة بالعلاقات الدولية.

يضاف إلى ذلك، ازدياد الحركة والنشاط والتأليف في مجال الكتابات الدولية من قبل كبار المفكرين والباحثين في مجال القانون الدولي، والتي احتوت على كثير من القواعد والمفاهيم العرفية الدولية، التي تعالج العديد من المشاكل والقضايا التي نتجت عن تطور المجتمع الدولي سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية[10].

3- إنهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1593، وفقدان هيمنتها وسلطتها الدينية بعد زوال هيبة السلطة البابوية وظهور حركة الإصلاح الديني، وقيام ونشوء الدول الأوروبية القومية التي استندت في قيامها إلى أسس وعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، أهمها الاستقلال التام والسيادة والسيطرة الكاملة لكل دولة على إقليمها الجغرافي وشعبها وسكانها. وقد بدأت هذه الدول تكثف من أشكال وأنماط التبادل والتعاون فيما بينها، من أجل تحقيق مصالحها المشتركة، الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين إلى دراسة الظاهرة القومية على إعتبار أنها محرك وباعث أساسي للكثير من أشكال التبادل الدولي في مظاهره السلبية والتعاونية.

4- الأحداث الكبيرة التي شهدها المجتمع الدولي من حروب وصراعات سياسية ودينية دامية، والتي كان لها أثر كبير في تحديد أشكال وأنماط العلاقات بين الدول، مثل حرب الثلاثين عاما(1618- 1648) بين الكاثوليك والبروتيستانت في القارة الأوروبية، والتي أدت إلى توقيع معاهدات صلح وستفاليا عام 1648، والتي اعتبرت بداية لما يمكن تسميته المجتمع الدولي الحديث international community القائم على وجود دول قومية مستقلة ذات سيادة. فقد كانت هذه المعاهدات أول اتفاق دبلوماسي في العصر الحديث يؤسس لنظام دولي جديد، يقوم على التأكيد على سيادة الدولة وإستقلالها في المجتمع الدولي، وبداية أولى لانتقال السلطة من الكنيسة إلى الدولة القومية بمفهومها الجديد، وبذلك زالت عقبة كبيرة كانت تعترض طريق ظهور الدول القومية الحديثة المستقلة. فقد أدت هذه المعاهدات إلى إنهاء النظام الإمبراطوري المسيحي الذي ساد في العصور الوسطى الذي تمثل في الامبراطورية الرومانية المقدسة، لتستبدله بإتحاد بين الدول الجرمانية بعد تقسيم أوروبا إلى دول كاثوليكية وأخرى بروتستانتية، حقق الأمن والهدوء في علاقات الإمارات الألمانية التي تجاوز عددها مئة وخمسين إمارة داخل الإمبراطورية الجرمانية، وأدى إلى تراجع دور الكنيسة التي فقدت أملاكها ونفوذها وسلطانها في الأراضي الأوروبية[11]. وتكمن أهمية هذه المعاهدات كما يشير د. بطرس غالي و د. محمود خيري في أنها:

1- أعتبرت بداية لما أطلق عليه فيما بعد "دبلوماسية المؤتمرات" Conference Diplomacy حيث تم اعتماد هذه المعاهدات والتوقيع عليها بعد سلسلة من المؤتمرات والإجتماعات عقدها ملوك ورؤساء الدول الأوروبية بقصد تبادل وجهات النظر حول أوضاع القارة الأوروبية، واعتماد أفضل السبل لتثبيت الصلح والسلام والاستقرار في علاقات هذه الدول. وقد احتل هذا النمط من المؤتمرات مكانة مهمة بوصفه أحد الظواهر البارزة في العلاقات الدولية الحديثة، حيث أصبح من الضروري البحث عن وسائل جديدة لتنظيم العلاقات الدولية تمثلت في مؤتمرات واجتماعات دولية تعقد لمعالجة الأزمات الدولية بطريقة منتظمة.

2- أقرت هذه المعاهدات مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المستقلة دون النظر إلى طبيعة ونوعية نظمها السياسية الداخلية، ملكية كانت أم جمهورية، ودون النظر إلى المذهب الديني الذي تأخذ به كاثوليكيا كان أم بروتستانتيا. وهذا يعني من الناحية الواقعية العملية التأكيد على علمانية العلاقات الدولية، والإبتعاد بها عن التأثيرات والتجاذبات الدينية .

3- أقرت هذه المعاهدات فكرة إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة التي كانت سائدة من قبل، حيث تم إقرار أهم القواعد التي تنظم العلاقات الدبلوماسية بين الدول من حصانات وامتيازات، إضافة إلى التأكيد على إحترام مقار البعثات الدبلوماسية وعدم التعرض لها أو مداهمتها.

4- كذلك، فإن معاهدات صلح وستفاليا أخذت بمبدأ توازن القوى بإعتباره وسيلة لتحقيق الاستقرار والسلام في أوروبا.فقد أقرت هذه المعاهدات أنه في حال قيام دولة ما بالإعتداء على غيرها من الدول، فإنه يتوجب على الدول الأخرى أن تتحد وتتكتل ضدها لمنع الإعتداء من أجل المحافظة على توازن القوى في القارة الأوروبية[12].

المطلب الثاني : تعريف العلاقات الدولية

عند البحث في تعريف علم العلاقات الدولية وتحديد المقصود به كموضوع من مواضيع الدراسة الأكاديمية، يجدر بنا أولا ملاحظة أن هناك اختلاف واضح بين دارسي هذا العلم حول تحديد مضامينه وطبيعته، والأسس التي يقوم عليها. وهذا الإختلاف في حقيقة الأمر، يرجع إلى مجموعة من العوامل ترتبط أساسا بحداثة هذا العلم مقارنة بغيره من العلوم الإجتماعية الأخرى، وكثرة المؤلفات التي كتبت في موضوعاته، خاصة من قبل الذين ليس لهم علاقة بهذا الاختصاص. فمن النادر وجود علم اختلف الباحثون حول تعريفه وتحديد مضامينه ومدلولاته، كما اختلف المشتغلون بالعلاقات الدولية، حيث نلاحظ أن هناك الكثير من التعريفات التي أعطيت لمصطلح " العلاقات الدولية "، والتي تختلف من باحث لآخر على الرغم من أنها جميعا تهتم بذات الموضوع، والذي يتمحور أساسا حول أنواع التبادل والإتصال التي تحدث بين أطراف المجتمع الدولي.

وقد لاحظ المفكر الفرنسي ريمون آرون Raymond Aron أن ظاهرة العلاقات الدولية ليست لها حدود مرسومة واضحة يمكن فصلها وتمييزها عن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، مما يؤكد الارتباط الوثيق والتداخل القوي للعلاقات الدولية مع هذه الظواهر. وكذلك رفض مورتون كابلان Morton Kaplan التعامل مع العلاقات الدولية كعلم مستقل عن غيره من العلوم الأخرى، لأن هذا العلم حسب رأيه، يعتبر موضوعا غامضا وغير واضح المعالم، بسبب أن أشكال التبادل الدولي التي يدرسها هذا العلم عادة ما تتم من خلال أطر ودوائر أخرى كالسياسة الخارجية، والاقتصاد الدولي والعلاقات الدبلوماسية الثنائية والجماعية، بالإضافة إلى أشكال التبادل غير الرسمي التي تقيمها المؤسسات الشعبية في مستويات التعاون المختلفة، وهو بالتالي ليس حقلا مستقلا، وإنما هو جزء من العلوم السياسية[13].

وذهب جورج كينان George Kennan بنفس الاتجاه من خلال إنكار أن تكون العلاقات الدولية علما قائما بذاته لأنها حسب رأيه، انعكاس لسلوك الحكومات والتي سلوكها بالضرورة هو انعكاس لسلوك الأفراد الذين يعملون ضمن بيئات سياسية واجتماعية وثقافية متنوعة[14]. كذلك يؤكد كوينسي رايت Quincy Wright على أن وجود حقل معرفي مستقل، يتطلب عادة إجماعا من قبل باحثي ومختصي هذا الحقل، حول موضوعاته الأساسية والحدود التي تفصله عن غيره من الحقول الأخرى، إضافة إلى الإجماع حول محاوره الفرعية وطرق ومناهج البحث

فيه. وهذه المعايير والمواصفات قد لا تتوفر في العلاقات الدولية، الذي هو بالضرورة علم حديث لا زال في طور التكوين حسب ما يرى كوينسي رايت[15].

ويحاول د. منصور يونس تفسير هذا الاختلاف بين الباحثين حول تعريف العلاقات الدولية من خلال ربطه بمجموعة من الأسباب أهمها:

1- حداثة علم العلاقات الدولية مقارنة مع غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، خاصة التي لها ارتباط بدراسة الظواهر والقضايا الدولية مثل القانون الدولي والتاريخ السياسي والدبلوماسي.

2- إتصال علم العلاقات الدولية المباشر وارتباطه مع غيره من العلوم العريقة التي ترسخت مفاهيمها عبر فترة طويلة من الزمن كالقانون والسياسة وعلم الاجتماع، الأمر الذي أدى إلى طغيان وسيطرة مفاهيم وأفكار هذه العلوم على علم العلاقات الدولية الناشئ الجديد.

3- الإختلاف بين الباحثين حول تحديد وتعريف مفهوم العلاقات الدولية، حيث يذهب البعض الى التركيز على العلاقات القائمة فقط بين الدول القومية المستقلة في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، على اعتبار أن الدولة المستقلة هي المحرك الأساسي والفاعل الرئيسي في صنع هذه العلاقة. بينما يرى البعض الآخر، أن العلاقات الدولية تتجاوز الدولة المستقلة لتتسع وتشمل كل أشكال التبادل والتفاعل التي تقيمها وحدات المجتمع الدولي الأخرى كالمنظمات الدولية والإقليمية، والشركات متعددة الجنسيات.

4- دخول العديد من الكتاب والباحثين غير المختصين على خط العلاقات الدولية، ومحاولتهم الكتابة والتأليف والخوض في محاور هذا العلم وقضاياه المتنوعة على الرغم من افتقارهم للمنهجية البحثية الصحيحة، والأدوات الكتابية المتوافقة مع خصوصية هذا العلم، مما أفقده تجانسه ووحدة موضوعاته وتماسك محاوره[16].

وعطفا على ما سبق ذكره، وفي معرض التعريف بالعلاقات الدولية، يمكن القول أن مادة العلاقات الدولية تتضمن موضوعات رئيسية ثلاث، حسب ما جاء في تقارير اجتماعات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونيسكو" في باريس عام 1948 لبحث وتحديد مواضيع العلوم السياسية على النحو التالي:

1- السياسة الدولية التي تتناول دراسة السياسات الخارجية للدول، والأسس التي تقوم عليها عملية التفاعل والتبادل فيما بينها سواء كان هذا التبادل سلميا تعاونيا أم صداميا صراعيا.

2- التنظيم الدولي الذي يهتم بدراسة المنظمات الدولية والإقليمية وأنواعها واختصاصها وهيكلتها، والأدوار الوظيفية التي تلعبها هذه المنظمات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3- القانون الدولي الذي يتناول دراسة القواعد القانونية التي تهدف إلى تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقاتها بالمنظمات الدولية والإقليمية[17]. وفي نفس السياق، فقد أكد المؤتمران الدوليان في لاهاي عام 1952، واستوكهولم عام 1955 على ما تم تحديده في إجتماعات منظمة اليونيسكو عام 1948[18].

وفي معرض الحديث عن تعريف مصطلح العلاقات الدولية الذي هو موضوع البحث، نستطيع أن نورد بعض النماذج – على سبيل المثال لا الحصر- من هذه التعريفات التي وضعها بعض الباحثين والمفكرين في هذا المجال. فقد عرفها نيكولاس سبايكمان Nicholas Spykman الذي يعتبر من أوائل الذين حاولوا وضع تعريف محدد للعلاقات الدولية يركز على بعدها الانساني بقوله إنها "علاقات بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الإجتماعي لأشخاص أو مجموعات من الأشخاص تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أوجماعات ينتمون إلى دول أخرى"[19]. ويعرفها جيمس برايس James Price بأنها " ذلك العلم الذي يهتم ويعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة، بينما يؤكد هانس مورغان ثو Hans Morgenthau رائد النظرية الواقعية، على أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية التي مادتها الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة"[20]. ويعرفها رينولدز Reynolds على أنها "ذلك العلم الذي يهتم بدراسة طبيعة وإدارة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات"[21].

وقد ذهب المفكر الفرنسي ريمون آرون R. Aron إلى التركيز على الدولة والسياسة الخارجية، وحصر مهمة العلاقات الدولية في بحث ودراسة علاقات السلم والحرب بين الأمم حين عرفها بأنها "العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة في العالم منذ عصر دولة المدينة اليونانية وحتى الدولة القومية المعاصرة"[22]. وفي الوقت الذي حاول فيه المفكر كوينسي رايت Q. Wright تقديم تعريف واسع وشامل للعلاقات الدولية بقوله أنها "علاقات شاملة تضم مختلف العلاقات التي تقيمها الجماعات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية"[23]، حاول ريمون حداد التركيز على ربط العلاقات الدولية بالسياسة الخارجية، حيث اعتبر أن العلاقات الدولية تتناول التفاعلات التي تنتج عن السياسات الخارجية للدول، وتحاول تفسير وتحليل كل الأعمال التي تنتج عنها أفعال تتخطى الحدود الوطنية[24].

وركز هولستي Holsti في معرض تعريفه للعلاقات الدولية، على أشكال التفاعل التي يقوم بها أشخاص المجتمع الدولي في علاقاتهم المختلفة بقوله إن "العلاقات الدولية مثل السياسة الدولية، تهتم بكل أنماط التفاعل بين الدول القومية، إلا أنها في عملية تحليل هذا التفاعل تهتم كذلك بالعوامل الأخرى، مثل الإتحادات النقابية عبر الإقليمية والمنظمات الدولية والشركات العالمية، إضافة إلى العلاقات التجارية الدولية، والقيم والمفاهيم والأخلاق الدولية"[25]. وكذلك يؤكد شفالييه

على ذات المعنى بقوله بأنها "تشابك مختلف أشكال العلاقات القائمة بين مختلف الدول الموجودة في هذا الوسط الخاص المسمى بالمجتمع الدولي"[26].

وفي الوقت الذي أكد فيه دانيال كولار Daniel Collard على أن دراسة العلاقات الدولية "تضم العلاقات السلمية والعدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع التبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية"[27]، ذهب د. عبد المنعم البدراوي للتركيز على التبادلات وأشكال التعاون التي تقيمها الدول فيما بينها، حيث عرف العلاقات الدولية بأنها "العلاقات التي تقيمها الدول بالوسائل السياسية والإقتصادية والثقافية على شكل منظمات ومؤتمرات ومعاهدات، لتعكس رغبة شعوبها في تلك العلاقات"[28].

المطلب الثالث: قواعد العلاقات الدولية

نستطيع القول أن التعريفات التي ورد ذكرها سابقا، تقودنا بالضرورة للحديث عن مجموعة من القواعد والضوابط التي تم التوافق على أنها تلعب دورا ملحوظا ومؤثرا في تنظيم العلاقات الدولية، وتبين الإلتزامات والواجبات والحقوق التي تتمتع بها الدول في ظل النظام الدولي. وهذه القواعد بالطبع تطورت بشكل تدريجي، بسبب تواتر مجموعة من المشاكل والصعوبات والأحداث التي تعرض لها النظام الدولي عبر الفترات الزمنية السابقة، فجاءت المواثيق والعهود الدولية، خاصة مواثيق وعهود المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الأمم المتحدة، لتؤكد على هذه المبادئ وترسخها وتعطيها بعدا قانونيا وعمليا تطبيقيا، بحيث أصبح احترام هذه القواعد والإلتزام بنصوصها، من المؤشرات الهامة على إنسانية الدولة وتحضرها وتقدمها. ومن أبرز هذه القواعد ما يلي :

<u>أولا</u>: قاعدة المساواة في السيادة بين الدول

وهذه القاعدة تعتبر من القواعد الأساسية والهامة في القانون الدولي. فالعلاقات الدولية تقوم على أساس من المساواة بين الدول يكفلها القانون الدولي العام والمواثيق والمعاهدات الدولية. وهي تعني تمتع جميع الدول بحقوق وواجبات متساوية. أي أن تكون هذه الدول متساوية في المقدرة القانونية أو الوزن القانوني من أجل أن تمارس حقوقها وتنفذ واجباتها على الوجه الأمثل. أي أنها جميعا لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات. وقد ارتبط مفهوم السيادة بالدولة كأحد الخصائص والمتطلبات القانونية لوجودها، حيث اعتبرها المفكر الفرنسي جان بودان Jane Bodin الدعامة أو الركيزة الأولى لنظام الدولة، والتي ترتبط بالتصميم على رفضها أي تدخل خارجي في أي من شؤونها الداخلية. وهي كذلك برأيه سلطة وضع القوانين، من خلال توفر القدرة الكافية للدولة على إصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا، من خلال الإحتكار الشرعي لأدوات القمع والضبط في المجتمع كالشرطة والجيش وقوات الأمن، والإستقلال عن كل سلطة خارجية، والقدرة كذلك على رفض

الإمتثال لأية سلطة خارجية في المجتمع الدولي. ويمكن تلخيص الأسس التي تستند إليها سيادة الدولة لديه على النحو التالي:

1- وجود السلطة العليا التي ترتكز عليها السلطات الأخرى، لأن "المركزية" في السلطات هي عماد الدولة.

2- وجود السلطة التي لا تعلوها سلطة أخرى تسمو عليها، وهي تباشر سلطاتها على المواطنين بدون قيود تحدها.

3- وجود السلطة صاحبة السيادة داخل الدولة التي لا تخضع للقوانين التي تصدرها هي لتنظيم شؤون الأفراد داخل الدولة، وذلك لأنها سلطة مطلقة تسمو فوق القوانين الملزمة لهؤلاء الأفراد.

4- هذه السلطة تخضع للقانون الطبيعي وقانون الأمم، وذلك لأنه لا توجد أي سلطة تستطيع أن تتقاسم السيطرة والسيادة مع غيرها[29].

إذن في الجانب العملي، فإن السيادة تعني رفض الدولة الامتثال لأية سلطة تأتي من الخارج، إضافة إلى القدرة الفعلية على تأكيد الذات واتخاذ القرارات في المجال الدولي بحرية كاملة من خلال التمثيل الدبلوماسي، والمشاركة في عضوية المنظمات الدولية والإقليمية، وتوقيع الإتفاقيات الثنائية والمتعددة.

ثانيا: قاعدة المعاملة بالمثل

وهذه القاعدة تعتبر أساسا لتنظيم العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول، حيث أقرتها جميع القوانين الدولية. فهي من القواعد الدولية الهامة المتفق عليها في القانون الدولي، وفي نطاق التعامل بين الدول المستقلة، حيث تؤكد هذه القاعدة على المركز القانوني للدول كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها كل في مواجهة الدول الأخرى. وتبدو تطبيقات هذه القاعدة من الناحية العملية من خلال إتفاق الدول على مجموعة من الإجراءات المشتركة بينها في المجالات السياسية والإقتصادية والقانونية، لأن تبادل المنافع والمصالح بين الدول عادة ما يتحقق من خلال تنازل الدولة عن جزء من حقوقها السيادية، مقابل تنازل تقدمه الدولة الأخرى عن مثل هذا الجزء من السيادة، من أجل تحقيق المصالح المشتركة. وتظهر تطبيقات هذه القاعدة كذلك في العلاقات الدولية من خلال اعتماد الدول لبعض الإجراءات الثنائية والجماعية المتبادلة لتعزيز علاقاتها والتسهيل على مواطنيها مثل إلغاء تأشيرة الدخول، وإلغاء أذونات العمل والإقامة للأفراد، وتسهيل دخول وسائط النقل والبضائع والسلع التجارية، وتخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية بينها.

وهذه القاعدة المعمول بها في العلاقات الدولية تجيز كذلك للدولة التي يقع عليها إعتداء خارجي، إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لرد العدوان والقيام باعتداء مماثل يندرج تحت باب الدفاع

عن النفس، بهدف إجبار الدولة المعتدية على احترام القانون. ففي أوقات السلم، يسمح هذا المبدأ للدول أن تتخذ الإجراءات السياسية والإقتصادية التي تسمح باستعادة حقوقها دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، كقطع العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية، أو فرض حظر على مرور وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، أو منع دخول مواطني الدولة المعتدية، إضافة إلى استخدام الوسائل السلمية المنصوص عليها في المواثيق الدولية بما فيها عرض الخلاف على مجلس الأمن الدولي، وإستصدار القرارات الملزمة لردع العدوان.

ثالثا: قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

وهذه القاعدة أيضا من القواعد الهامة في العلاقات الدولية، إذ تعتبر من القواعد التقليدية الراسخة في القانون الدولي والم رتبطة إرتباطا مباشرا بقاعدة سيادة الدولة. وهي وسيلة من وسائل تقوية العلاقات الإيجابية التعاونية بين الدول، هدفها الأساسي احترام سيادة الدولة، والتأكيد على خصوصيتها، وشكل نظامها السياسي، وطريقة إدارتها للحكم في شؤونها الداخلية. فهي تعني عدم جواز تعرض دولة ما للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى لأرغامها على تنفيذ أو الإمتناع عن تنفيذ أمر معين بدون أي مبرر قانوني لذلك، من خلال ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية والنفسية والعسكرية وغيرها. إضافة لذلك، فإن هذه القاعدة التي تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق السلام الدولي، وضمانا يقدم الحماية للدول الصغيرة الضعيفة ضد سياسات الهيمنة التي تمارسها الدول القوية، تتضمن امتناع الدولة عن تشجيع أو مساندة أو إيواء الأنشطة الضارة بمصالح الدول الأخرى فوق إقليمها، من تدريب للمتمردين أو تهريب للسلاح، أو القيام بأية أنشطة سياسية أو أيديولوجية دعائية من شأنها زعزعة الإستقرار الداخلي لدولة أخرى أو تعريض أمنها الداخلي للخطر.

وللتأكيد على أهمية هذه القاعدة واعتبارها وسيلة لتثبيت الإستقرار والهدوء في العلاقات بين الدول، فقد نصت عليها كثير من المواثيق والمعاهدات الدولية، نذكر منها على سبيل المثال ميثاق الأمم المتحدة الذي نص في الفقرة الرابعة من مادته الثانية، على أن "يمتنع أعضاء الأمم المتحدة جميعا في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". وكذلك جاء ميثاق الجامعة العربية في مادته الثامنة ليؤكد على ذات القاعدة، حيث نص على "أن تحترم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدولة، وتتعهد بأن لا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها".

رابعا: قاعدة تحريم استخدام القوة أو التهديد بها

وقد جاءت هذه القاعدة للتأكيد على التحريم الكامل والشامل لأي استخدام لأنواع القوة،

أو حتى التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. فهذه القاعدة تفرض واجبا والتزاما ماديا فعليا وأدبيا على كل دولة، بالامتناع عن اللجوء للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا، ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وتعتبر جميع أنواع هذا التدخل خرقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهذه القاعدة بالضرورة تلامس ظروف وتجارب الحرب والدمار والقتل التي عايشتها البشرية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث جاءت مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية التي تم تأسيسها في تلك الفترة وما بعدها لتؤكد على مضامين هذه القاعدة.

فعلى سبيل المثال، جاءت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لتنص على أن " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة، أوعلى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

وكذلك جاءت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لتؤكد على ذات القاعدة، علاوة على مادته الثالثة التي نصت أيضا على "إحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وحقها الثابت في استقلال كيانها". أيضا وفي ذات السياق، فقد أشار ميثاق الجامعة العربية إلى هذه القاعدة في مادته الخامسة والتي تنص على أنه "لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة".

<u>خامسا</u>: قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها

وهذه القاعدة تعتبر من القواعد الهامة التي تبنى عليها العلاقات الدولية، لأنها تشكل دعامة حقيقية للسلام والأمن الدوليين. فهي تتضمن بعدين أساسيين أولهما يتعلق بالمظهر الخارجي لتقرير المصير، والذي يعني حق الشعوب في الإستقلال عن أية سلطة أجنبية أو إحتلال خارجي، بينما يتعلق المظهر الداخلي لهذه القاعدة بحق الشعوب في أن تقرر بحرية تامة شكل نظامها السياسي والإقتصادي، ونمط عيشها وأسلوب إدارتها لشؤونها الداخلية وإدارة مواردها الوطنية الخاصة. وهي تشير كذلك إلى حق كل شعب له هوية جماعية متميزة بتحقيق طموحاته السياسية، وإختيار نظامه السياسي اختيارا حرا. وقد أعطت هذه القاعدة الشعوب والدول الخاضعة للإحتلال أو الإستعمار والسيطرة الأجنبية، حقا واضحا ومباشرا وصريحا في تقرير المصير والتحرر من السيطرة والهيمنة الأجنبية، بما فيها الحق في استخدام الوسائل العسكرية، دفاعا مشروعا عن النفس كما ورد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي أكسبتها طابع القواعد الملزمة في القانون الدولي من خلال النص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن النفس إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة".

وقد جاء قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم 1514 عام 1960 بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة تأكيدا لهذه القاعدة، حيث كان له أثر كبير في نيل الكثير من شعوب العالم الثالث

خصوصا في قارتي آسيا وإفريقيا استقلالها. وفي ذات السياق، جاء قرار الأمم المتحدة رقم 2621 الصادر عام 1970 ليؤكد على "أن استمرار الإستعمار بجميع أشكاله ومظاهره وصوره، يعد جريمة تشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ومبادئ القانون الدولي".

المبحث الثاني: العلاقات الدولية والأيديولوجيا

يمكن القول أن غالبية باحثي العلاقات الدولية يتفقون على أن هناك مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في علاقات الدول، وتحكم تصرفاتها وتحدد أنماط سلوكها في المجتمع الدولي، مرتبطة بالعوامل الجغرافية ومستوى وحجم القوة الإقتصادية التي تمتلكها الدولة، إضافة إلى العوامل السكانية والعسكرية والأيديولوجية. وبالطبع يتباين مقدار تأثير هذه العوامل وثقلها في العلاقات الدولية، فبعض الباحثين يعطي بعض هذه العوامل دورا أكبر من غيرها، بينما يرى البعض الآخر أن كل هذه العوامل ترتبط مع بعضها بدرجة أو أخرى، وتؤثر بمجموعها وبشكل كلي في العلاقات الدولية.

ويمكن بسهولة ملاحظة أن ثقل وتأثير كل واحد من هذه العوامل قد يتغير من حقبة دولية لأخرى، ومن مكان جغرافي لآخر، حسب طبيعة الظروف السياسية والإجتماعية السائدة. فعلى سبيل المثال، أصبح للعاملين العسكري والأيديولوجي دور هام ومؤثر في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وإبان الحرب الباردة، حيث ظهر الفرز والتقسيم على مستوى النظام الدولي، وأصبح التنافس والصراع بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على أشده في كافة الميادين، وعلى رأسها الميدان العسكري الذي تجسد في سباق محموم للتسلح بين الطرفين وفي كافة المجالات التقليدية وغير التقليدية.

ففي هذه الحقبة الدولية الحرجة، ظهر تأثير العامل العسكري والقدرات العسكرية المتناغمة مع الإنتشار والتوسع الأيديولوجي، لتأخذ مكان الصدارة في التأثير على العلاقات الدولية وتوجيهها لتحقيق المصالح المختلفة للدول. بينما نلاحظ أن دور وتأثير القوة العسكرية انحسر وتراجع لصالح العوامل الإقتصادية وتحقيق المكاسب المادية، في مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، بحيث أصبحت ملامح هذا النظام ملامح إقتصادية، دفعت بالعديد من الدول للتنافس والتسابق في مجالات التطوير الإقتصادي وكسب الأسواق التجارية، وتعظيم المنافع المادية الذي أصبح معيارا لتصنيف الدول وتحديد موقعها وترتيبها في النظام الدولي.

وتعتبر الأيديولوجيا من العوامل الهامة التي أثرت ولا زالت تؤثر على العلاقات الدولية على الرغم من تذبذب وتغير مستوى هذا التأثير، حيث نلاحظ أن العلاقات بين الدول تحتكم في كثير من

الأحيان إلى العوامل الأيديولوجية التي أصبحت واحدة من أدوات الفرز والتصنيف الهامة، التي على أساسها تميز الدول بين الخصوم والأصدقاء، وبين الحلفاء والأعداء. وهي بهذا المعنى أحد عوامل تحديد السياسة الخارجية التي تعتمدها الدولة، سواء أكانت سياسة خارجية عدوانية صراعية صدامية، أو إيجابية تعاونية.

ويمكن القول أن الأيديولوجيات الليبرالية والرأسمالية والقومية والماركسية قد أدت إلى تقسيم الأمم والشعوب وتعميق التناقضات الدولية عبر العقود الماضية، بحيث بات الصراع يتمحور حول مدى ملائمة أيديولوجيا معينة دون غيرها، لتنظيم المجتمع الإنساني بكل تفاعلاته السياسية والإقتصادية والفكرية. فهي تتباين بشأن نطاق واسع من الأسئلة مثل : كيف يتطور المجتمع الإنساني، وما هي أفضل السبل لتنظيم العلاقات بين الدول، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه التبادلات الإقتصادية والسياسية في تنظيم المجتمعين الدولي والمحلي، وما هو دور الإقتصاد في تحديد علاقات السلم والحرب بين الدول. وعلى الرغم من أن الباحثين قد وضعوا عددا من الفرضيات لتبيان وتفسير العلاقة بين الأيديولوجيا والعلاقات الدولية، إلا أن الأيديولوجيات سالفة الذكر هي الأبرز في تأثيرها على العلاقات السياسية والإقتصادية بين الدول.

وإذا أردنا تحديد فترة ظهور الأيديولوجيا وظروف انتشارها، نستطيع القول أن هذا المصطلح ظهر في فرنسا نهاية القرن 18 ومطلع القرن 19 حسب ما يذكر المفكر الفرنسي أندريه لالاند A. Laland، ومن ثم انتشر تداوله بين الدارسين الفرنسيين إبان القرن 19، ليشيع استخدامه بعد ذلك على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية في كثير من بقاع العالم[30]. وقد اكتسب مصطلح الأيديولوجية أهمية خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حينما بدأ الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه على أنماط العلاقات السائدة بين الدول، حيث شهد العالم صراعا وصداما حادا بين الأيديولوجيات المختلفة كالإشتراكية والماركسية والديمقراطية والرأسمالية والقومية.

المطلب الأول: تعريف الأيديولوجيا

كثيرة هي تعريفات مصطلح الأيديولوجيا كما وردت على لسان العديد من المفكرين والباحثين. فقد تعددت هذه التعريفات التي تناولت هذا المفهوم وتنوعت بشكل أحدث بعضا من الخلط بين مفهومها ومفاهيم لمصطلحات أخرى مشابهة وذات صلة وإرتباط، كالعقيدة والفلسفة والنظرية والإتجاه وغيرها. فالحديث عن الفلسفة على سبيل المثال هو حديث ينزع الى المثالية، ويتناول بحثا وتدقيقا في عالم افتراضي يدور حول ما يجب أن يكون، من خلال تقديم تبريرات أخلاقية بغض النظر عن واقعيتها ومعقوليتها. وبينما تهتم الأيديولوجيا بتقديم أسس وقواعد عملية من أجل الوصول إلى أهدافها المثالية، فإن النظرية تعبر عن مجموعة من الظواهر والأراء والأفكار المحددة، التي تفسر وتبين خصائص القضية أو الموضوع الذي تجري دراسته، وهي تحتوي على مجموعة من الفرضيات

والمفاهيم المرتبطة عضويا ببعضها البعض، بحيث تقدم تفسيرا مقنعا ومحددا للظاهرة موضوع الدراسة. فالأيديولوجيا بهذا المعنى تصبح ذات صفة حركية، تنشأ كما يقول ماركس من قبل مجموعة إجتماعية أو طبقة اجتماعية تحاول ترتيب علاقاتها بالآخرين[31]. الحديث سالف الذكر يقودنا لتثبيت مجموعة من الخصائص عادة ما تتصف بها الأيديولوجيا على النحو التالي:

1- الأيديولوجيا ذات صفة قيمية وخلقية، وذلك لأن غالبية الأيديولوجيات تعبر عن مجموعة من القيم الخلقية المجتمعية والإنسانية، تحاول من خلالها توجيه الفرد وتحديد سلوكه والتأثير على طريقة تفكيره.

2- الأيديولوجيا ذات صفة نظمية، وهذا يعني أنها ليست مجرد قيم وأفكار متناثرة وعشوائية، بل هي مجموعة من الأفكار والقيم المنظمة والمنسقة والمترابطة مع بعضها بشكل منطقي.

3- الأيديولوجيا ذات صفة عقائدية، وذلك لأنها تعبر عن قيم وأفكار اجتماعية وسياسية واقتصادية ثابته، وغير متغيرة حسب الزمان والمكان. فهي عادة ما تطرح تصورات مسبقة وشاملة تثبت وتستمر لفترة طويلة من الزمن، وإن أصابها تغيير أو تعديل، فهو طفيف لا يمس جوهرها وركائزها الأساسية.

4- الأيديولوجيا تمتاز بأنها ذات صفة حركية، وذلك لأنها لا تتعامل فقط مع ما هو كائن وما يجب أن يكون، بل تعمل كذلك على تقديم الأدوات والسبل والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك[32].

5- الأيديولوجيا تعتبر واحدة من الأدوات الهامة في عملية الدمج السياسي والثقافي في المجتمع، حيث أن إيمان أفراد المجتمع بأيديولوجيا معينة يعزز فيهم روح الجماعة ويخلق بينهم قاسما مشتركا كبيرا، يوحدهم ويوحد اهتماماتهم وتوجهاتهم.

6- الأيديولوجيا كذلك تعتبر واحدة من أدوات الضبط الإجتماعي، وذلك بسبب ما تتسم به من ثبات أفكار وتواتر مفاهيم يحول دون تغيرها وتذبذبها، مما يؤدي ألى ترسيخها في وجدان أفراد المجتمع، ويؤكد صفتها المعيارية التوجيهية لسلوكهم.

7- بروز الأيديولوجيا كواحدة من الأدوات التعبوية والتحريضية التي تحرك الجمهور وتحرضه باتجاه الأهداف العامة التي تسعى الأيديولوجيا إلى تحقيقها.

بناء على ما سبق ذكره، نستطيع أن نورد بعض التعريفات لمصطلح الأيديولوجيا بالتأكيد على أنها " مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد المعتنقين لها سلوكا معينا". أو هي كذلك " نظام يتكون من الأفكار الخاصة بمجموعة من الأفراد، تحكمها في النهاية مصالح مشتركة "[33]. وهي أضافة لذلك، " مجموعة أفكار أو نقطة فكرية متلاحمة تدعي تقديم تفسير ملموس للأحداث، إنطلاقا من قوانين محددة[34]. وقد حاول كارل لوفنشتاين Karl Lowenstein أستاذ القانون الدولي

تعريف الأيديولوجيا، بالتأكيد على أن هذا المصطلح يعبر عن إطار متكامل ومتسق من الأفكار والتبريرات التي يعتنقها مجموعة من الأفراد". وهو في هذا السياق يربط الأيديولوجيا بعنصرين أساسيين أحدهما نظري والآخر عملي. فالأيديولوجيا برأيه تؤلف من الناحية النظرية كلا محكما متكاملا، ونظلما من الأفكار والتبريرات التي تتناول الإنسان ومكانته في المجتمع وموقعه منه. بينما من الناحية العملية، فإن الأيديولوجيا تدفع معتنقيها وأنصارها إلى اتباع سلوك معين يعملون من خلاله على تحقيق تلك الأفكار. فالدافع المحرك للأفعال والمتمثل بالرغبة في تحقيق الهدف، هو ما يميز الأيديولوجيا عن الفلسفة التي تقوم كما أسلفنا، على مواقف تأملية مجردة حول الكون والعالم والمجتمع[35].

ومهما يكن من أمر هذه التعريفات أعلاه، نستطيع القول أن الإستخدام الفعلي لمصطلح الأيديولوجيا لا يدل فقط على المعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، أونسق القيم التي توجه سلوكهم، أومجموعة المعايير والأهداف التي تحدد خياراتهم، وإنما يتضمن كل هذه العناصر مجتمعة. وفي هذا يتفق العالم كارل ماينهايم Karl Mannheim في تناوله لمفهوم الأيديولوجيا مع كارل ماركس، من خلال النظر إلى نماذج التفكير والقيم السياسية، على أنها منبثقة من النظم الإجتماعية والإقتصادية وخبرات الحياة الإنسانية المتنوعة، ونماذج السلوك التي تتجسد في الجماعات الإجتماعية ذات الأنماط المتعددة[36].

المطلب الثاني: تأثير الأيديولوجيا على العلاقات الدولية

لقد اختلف الكتاب والمفكرون حول طبيعة وحجم التأثير الذي يمكن أن تحدثه الأيديولوجيا على مستوى العلاقات الدولية. فالبعض منهم، خاصة الذين يغلبون البعد المادي المصلحي في العلاقات الدولية، يعتقدون أن سلوك الدول وتصرفاتها تحددها المصالح الخاصة وليس الأيديولوجيا، على اعتبار أن الأيديولوجيا في النهاية هي انعكاس للواقع، ونتاج لما هو موجود. وهم كذلك يعتقدون أنه حتى وإن كان هناك دور وتأثير للأيديولوجيا على العلاقات الدولية، فهو بالضرورة دور معتدل وضعيف. وفي المقابل يعطي البعض الآخر أولوية كبيرة للأيديولوجيا، على إعتبار أن لها دورٍ ا حاسما ومؤثرا في تحديد سلوك الدول، وتحديد طبيعة العلاقات فيما بينها، بدليل أنها كانت العنصر الأهم في تحديد شكل ونوعية العلاقة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمنذ نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917 وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، أصبحت الأيديولوجيا من أهم أدوات الصراع الدولي، وذلك بسبب انتقال وأنتشار النفوذ الشيوعي خارج حدود الإتحاد السوفياتي في مناطق شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا، ونجاح الثورات في دول مهمة كالصين وكوبا وفيتنام، وازدياد نفوذ الأحزاب الشيوعية والإشتراكية في العديد من دول أوروبا الغربية المتحالفة مع الولايات المتحدة كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا التي حملت معها العداء

للرأسمالية وزعيمتها الولايات المتحدة.

وبشكل عام، فإننا نستطيع القول بأن ازدياد تأثير الأيديولوجيا على العلاقات الدولية، ارتبط بالدرجة الأولى بظهور عدد من الدول القوية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الدولي، تتبع وتعتنق أيديولوجيات مختلفة متصارعة متناقضة إلى الحد الذي أثر سلبا على النظام الدولي، وأفقده انسجامه وتوازنه. وهذا التناقض وهذا الصراع بالضرورة ترك آثاره على السياسات الخارجية لهذه الدول. فقد إزدادت حدة الصراع الأيديولوجي واتسع نطاقه كما أسلفنا سابقا، بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث وصل إلى مرحلة التصادم بكل الوسائل والأدوات الممكنة - الحربين الكورية و الفيتنامية مثلا- لدرجة دفعت بالعديد من المحللين والمفكرين إلى إعتبار الأيديولوجيا أهم عنصر من عناصر تفجير الصراعات الدولية[37].

وقد شكلت الحرب الباردة التي استمرت تأثيراتها القوية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية حتى نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن الماضي، مرحلة خطيرة من مراحل الصراع بين المعسكرين. ففي هذه المرحلة، استخدمت الأيديولوجيا الشيوعية كأداة للتأثير النفسي والدعائي للسياسات السوفياتية، ووسيلة صراع لمواجهة دول المعسكر الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة، في محاولة لإقناع الرأي العام العالمي بأن الأيديولوجيا الرأسمالية هي أيديولوجيا عدوانية استغلالية، تحاول السيطرة على العالم، والترويج في المقابل للأيديولوجيا الشيوعية على اعتبار أنها أيديولوجيا سلمية، هدفها تحقيق الاستقرار والهدوء على المستوى الدولي، وحماية مصالح الشعوب وحماية مقدراتها.

وقد استخدم الإتحاد السوفياتي الوسائل الدعائية من أجل تحسين صورته على المستوى الدولي، من خلال التأكيد على أنه دولة محبة للسلام، داعمة لآمال وتطلعات شعوب العالم الثالث، واصفا في الوقت ذاته الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بأنها دول إستعمارية إمبريالية، هدفها السيطرة على شعوب العالم الثالث ونهب خيراتها.

وفي المقابل، استخدمت الولايات المتحدة المنطق ذاته في الهجوم على الأيديولوجيا الشيوعية على اعتبار أنها وسيلة لهدم المجتمعات، وأداة لقهر الأفراد ومصادرة حريتهم، وحرمانهم من أبسط حقوقهم في المشاركة والتعبير عن ذاتهم وتحقيق طموحاتهم الفردية.

ويظهر تأثير الأيديولوجيا على ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، من خلال ملاحظة أن تأثيرها في كثير من الأحيان لا يقتصر على الرأي العام الداخلي في دولة واحدة، بل يمتد هذا التأثير ليتجاوز الحدود الجغرافية، بحيث يصل إلى الرأي العام في الدول الأخرى خصوصا المجاورة منها. فعلى سبيل المثال، كانت السياسات السوفياتية تلاقي رواجا وترحيبا لدى الكثير من شعوب الدول التي تسير

في الفلك السوفياتي، وتعتنق الأيديولوجيا الشيوعية في أوروبا الشرقية – والغربية أحيانا– وآسيا وإفريقيا.

وكذلك يتضح تأثير الأيديولوجيا على سلوك الدول وعلاقاتها الخارجية إذا ما نظرنا إلى نموذج العلاقات الأمريكية الصينية، حيث نرى كيف أثرت الأيديولوجيا على طبيعة العلاقات السائدة بين الطرفين. فمنذ تحول الصين إلى الشيوعية عام 1949، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة عدائية تجاهها تمثلت بعدم الإعتراف بالنظام الصيني الجديد ومقاطعته، وفرض حصار عليه بهدف عزله وإضعاف مركزه في النظام الدولي، والتأثير على تواجده في المنظمات الدولية. وقد بقيت الولايات المتحدة على هذه السياسة حتى عام 1972، عندما قام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارته التاريخية للصين إثر ما سمي بدبلوماسية " البينغ بونغ " ping pong diplomacy، والتي تمثلت بزيارات متبادلة لفرق تنس الطاولة من كلا البلدين، مما كان له أثر كبير في فتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما، مكنت الصين من الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن كانت تشغله الصين الوطنية " فورموزا "، والحصول على علاقات دبلوماسية كاملة مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس كارتر عام 1979[38].

وفي نفس السياق، فقد كان للأيديولوجيا تأثيرها المباشر على العلاقات الأمريكية الكوبية، حيث انتقلت هذه العلاقة من الإعتراف ثم التحالف الكامل في فترة حكم فولغينسيو باتيستا الموالي للولايات المتحدة، إلى عدم الإعتراف والعداء بل الصدام العسكري المباشر، في فترة حكم فيدال كاسترو الذي تولى الحكم عام 1959، بحجة أن نظام الرئيس كاسترو هو نظام شيوعي يخدم مصالح وتوجهات الإتحاد السوفياتي، ويعمل على تصدير الثورة الشيوعية والفكر الشيوعي إلى دول أمريكا اللاتينية، حيث جاء الغزو الأمريكي لجزيرة كوبا في الحملة المعروفة بحملة " خليج الخنازير " في نيسان 1961 عنوانالهذا للصراع بين الطرفين[39].

كذلك لعبت الأيديولوجيا في كثير من الحالات دورا هاما في تقرير شكل العلاقات الإقتصادية الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالمعونات والمنح الإقتصادية المالية. وخير مثال على ذلك، قيام الولايات المتحدة بقطع مساعداتها الإقتصادية لأندونيسيا عام 1965، إثر قيام الرئيس أحمد سوكارنو بتوطيد علاقات بلاده مع الإتحاد السوفياتي والصين الشيوعية، وإدانته للتدخل الأمريكي في فيتنام. ولم تستأنف الولايات المتحدة هذه العلاقات إلا بعد سقوط الرئيس سوكارنو ومجيء نظام أكثر مهادنة للولايات المتحدة، وأكثرإنسجاما مع توجهاتها السياسية[40].

وفي معرض توضيحه للعلاقة بين الأيديولوجيا والعلاقات الدولية، فقد حاول د. إسماعيل صبري مقلد عرض النقاط التالية:

1- تعتبر الأيديولوجيا بمثابة الأساس أو المنظور الذي تحاول الدول من خلاله تحليل الواقع الدولي والعلاقات الدولية. حيث نلاحظ أن الدول تميل إلى تفسير وتقييم هذه العلاقات على أساس عقائدي أيديولوجي.

2- تعتبر الأيديولوجيا كذلك إحدى أدوات الفرز والتصنيف التي تعتمدها الدول للتمييز بين أعدائها وحلفائها، وبين خصومها وأصدقائها، وعلى ضوء ذلك تحدد نمط وطريقة إدارة سياساتها الخارجية في النظام الدولي.

3- تلعب الأيديولوجيا دورا هاما وفعالا في تحديد الأهداف والتوجهات المرحلية والنهائية التي تحاول الدول تحقيقها وإنجازها، وعلى أساس هذه الأيديولوجيا تقوم كذلك بإدارة صراعاتها الدولية.

4- الأيديولوجيا عادة ما تخلق تناقضات وحساسيات سياسية ونفسية دولية متبادلة، وقد تتراكم وتتضاعف وتتعمق هذه التناقضات والحساسيات وتتسع تأثيراتها بحيث يصعب تجاوزها، الأمر الذي يمنع ويعيق إمكانيات التعاون الدولي بسبب هذه التناقضات.

5- تعتبر الأيديولوجيا إحدى الأدوات الرئيسية فيما يسمى العدوان الأيديولوجي أو الحرب الأيديولوجية، وذلك من خلال قيام دولة معينة بالتأثير على معتقدات ومذاهب وأفكار المجتمعات الأخرى، وتغيير تقاليدها وثقافاتها، وزعزعة الإستقرار الداخلي فيها.

6- الأيديولوجيا قد تكون أداة ووسيلة لإضفاء الشرعية على بعض أشكال السلوك أو التصرف الدولي المخالف للشرعية الدولية والقانون الدولي. ومثال ذلك مبدأ بريجينيف عام 1968 الذي حاول الاتحاد السوفياتي من خلاله الدفاع عن مشروعية تدخله العسكري في دول أوروبا الشرقية، وفرض هيمنته وإجهاض محاولات تغيير نظم الحكم الشيوعية الموالية له في هذه الدول[41].

ومهما يكن من أمر، فإن الآراء تتعدد وتختلف حول تراجع أو ثبات دور الأيديولوجيا، ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية. فهناك اعتقاد بأن أهمية العامل الأيديولوجي قد تراجعت بشكل واضح، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، وزوال الشكل التقليدي للصراع والتنافس بين المعسكرين، والذي كان من أدواته الرئيسية القوة العسكرية والصراع الأيديولوجي. فقد انتهت الحرب الباردة، وانتهت معها أدوات وأشكال الفرز السياسي القائم على عوامل أيديولوجية، لتحل محلها أنماط من الإنفراج الدولي وتبادل المصالح خاصة الاقتصادية منها، وتوثيق العلاقات في كافة مجالات التعاون.

فقد أثبت المعسكران الاشتراكي والرأسمالي بعد طول صراع وتنافس بينهما، أن باستطاعتهما توثيق وتعزيز علاقاتهما التبادلية التي أساسها تحقيق المصالح والتنسيق المشترك حول العديد من المواقف والأزمات الدولية، خاصة ما يتعلق منها بحظر الإنتشار النووي، وتنظيم سباق

التسلح الأرضي والفضائي، واللقاء في مؤتمرات التعاون والأمن الأوروبي.

وفي نفس سياق الإعتقاد بتراجع دور الأيديولوجيا وإنخفاض تأثيرها على العلاقات الدولية، يمكن ملاحظة هذا التوجه عند العديد من الأحزاب الإشتراكية في الفترة الحالية، للتخلي عن عناصر أساسية من أيديولوجياتها أو تعديلها وتطويعها ومراجعتها لتصبح أكثر برامجية، وأكثر مرونة لتتلاءم مع الظروف الدولية المستجدة، وتنسجم مع الحاجات اليومية للأفراد. فالدعوة إلى نزع الطابع الإيديولوجي عن العلاقات الدولية، أو طرح الأيديولوجيا جانبا، بات من الشعارات التي تتمتع بانتشار واسع وتأييد كبير بين أوساط العديد من رجال السياسة والمفكرين والمثقفين وأصحاب المصالح الإقتصادية المختلفة، الأمر الذي يؤشر إلى تراجع الأيديولوجيا وضعف تأثيرها على العلاقات بين الدول[42].

الخاتمة

لقد أثبتت وقائع هذه الدراسة أن الأيديولوجيا هي واحدة من المحددات الأساسية للعلاقات الدولية. فهي تلعب دورا بارزا ومؤثرا في تحديد أنماط السلوك الدولي، وأشكال نظم الحكم، وفي تقرير وتحديد آليات التعاون والتبادل في المجتمع الدولي. فهي كما تؤكد هذه الدراسة، واحدة من أدوات الفرز والتصنيف الهامة التي على أساسها تفرق الدول بين الخصوم والأصدقاء وبين الحلفاء والأعداء.

وتؤكد هذه الدراسة كذلك على أن الأيديولوجيا الماركسية لم تكن مجرد فلسفة أو فكر سياسي، بل كانت دعوة لبرنامج تغييري وثورة على المجتمع الإنساني. فقد ألهمت أفكار ماركس وأيديولوجيته، ورؤيته للعلاقات بين الدول والشعوب، ملايين الأفراد في آسيا وأوروبا وإفريقيا، وذلك بسبب مسحتها وطابعها الإنساني. فلم تكن أفكاره أفكارا فلسفية مثالية مجردة، وإنما كانت برنامج عمل سياسي وإقتصادي إجتماعي، آمنت به وسارت عليه العديد من دول العالم وشعوبه، وتبنت دعواته المطالبة بتحرير الإنسان الفرد من الإستغلال والقهر والعبودية والإضطهاد.

والأيديولوجيا الماركسية بما طرحته من مبادئ وأسس سياسية ومفاهيم إجتماعية، لم تتعامل مع ظواهر العلاقات الدولية أو النظام الدولي كظواهر مجردة منفصلة ومستقلة عن غيرها من الظواهر الإجتماعية والإقتصادية الأخرى، بل تعاملت معها في سياق دراسة وتحليل معطيات المجتمع الإنساني ككل وحركة مكوناته عبر المراحل التاريخية المختلفة. فقد كان إهتمام الماركسية والماركسيين منصب على تحليل علاقات الإنتاج، والأزمات الإقتصادية وإفرازاتها الإجتماعية التي تعمق الصراع بين طبقات المجتمع المالكة والفقيرة، والعمال والبورجوازية، ومراقبة تطور هذه العلاقة عبر المراحل التاريخية الإنسانية المختلفة.

وقد اعتقد بعض المفكرين أن من بين أسباب انتشار الأيديولوجيا الماركسية وحيويتها وقوتها، وحجم التأثير الذي فرضته على الفكر الإنساني خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أن هذه

الأيديولوجيا تنزع إلى التفاؤل، وتبشر أتباعها بمستقبل زاهر أفضل من حاضرهم، يضمنون فيه حياة كريمة ليس فيها إضطهاد أو تمييز أو إستغلال طبقي. علاوة على ذلك، فإن الأيديولوجيا الماركسية توحي للعمال والفقراء والكادحين وهم الأكثر عددا في كل دول العالم، بأن حاضرهم المؤلم وواقعهم البائس لا بد أن يزول، لتعقبه مرحلة تكون فيها السيادة لهذه الطبقات الكادحة الفقيرة التي لم تستطع أن تأخذ حظها ونصيبها في المراحل السابقة.

ويمكن القول أنه لو لم تقم الثورة الإشتراكية في روسيا، ولو لم تنجح في الإطاحة بحكم القياصرة عام 1917، لما وجدت الأيديولوجيا الماركسية طريقا للتطبيق، ولما اتخذت طابعا عمليا ملموسا ومغريا لكثير من الشعوب. ولو لم يحدث ذلك أيضا، لكان مصيرها مصير الكثير من الأيديولوجيات الخيالية الأخرى التي اندثرت ولم يكتب لها البقاء، وظلت في النهاية مجرد محاولات فكرية ذهنية إصلاحية تلاشت مع مرور الأيام.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الماركسية، والأثر الذي تركته في الفكر الإنساني، وخصوصا تأثيرها الواضح في الكتابات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من جوانب المعرفة الانسانية، إلا أن هناك الكثير من النقد الذي تم توجيهه من قبل العديد من الدارسين لهذه الأيديولوجيا. فالنهايات التي أراد ماركس أن يصل إليها المجتمع البشري هي نهايات فوضوية. والإنتقال من مرحلة لأخرى حسب رأي ماركس ليس إنتقالا سلميا ولا يتم إستنادا إلى المعايير القانونية الشرعية، بل هو إنتقال صراعي صدامي يؤدي في المرحلة النهائية إلى زوال السلطة الموجهة للمجتمع، وزوال كل أدوات السيطرة اللازمة لتنظيم شؤون الأفراد وتوزيع المسؤوليات بينهم.

وعلى الرغم من إنسانية ما طرحته الماركسية من فكر سياسي إجتماعي تميز بصبغة علمية، إلا أن أفكارها لم تطبق وفقا لما جاء به ماركس، بل جرى تطبيقها بطرق مغايرة مختلفة حينا ومخالفة أحيانا أخرى، حسب المعطيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في كل مجتمع. فأفكاره التي جاءت على شكل تنبؤات لم تتحقق في غالبيتها، وإن كانت قد لاقت تأييدا كبيرا من جانب الأشخاص الذين آمنوا بها.

فقد عانت الماركسية من العديد من الأخطاء والصعوبات، حيث لم تكن المادية التاريخية سوى جانب واحد من الصراع البشري، مقابل العديد من الصراعات والتناقضات القومية والدينية التي أغفلتها الماركسية. علاوة على ذلك، فقد ثبت أنه لا يمكن فرض الأفكار والنظريات على الشعوب بالقوة والعنف، وذلك بسبب التنافض والتعارض بين ديكتاتورية طبقة البروليتاريا والطبيعة الإنسانية القائمة على الفردية وحب التملك ورفض الإستبداد.

ويمكن القول أن من مظاهر الخلل الذي أصاب الماركسية بوصفها أيديولوجيا سياسية

إقتصادية إجتماعية، فشلها في تقدير دور وتأثير العوامل السياسية والإستراتيجية والدينية والنفسية في تحديد أنماط العلاقات الدولية. فليس من المقبول ما تطرحه الماركسية من أن سبب ديناميكية العلاقات الدولية الحديثة، هو حاجة الإقتصادات الرأسمالية إلى تصدير السلع ورأس المال الفائض فقط. فقد يحدث الصراع الدولي بسبب التنافس بين الدول الرأسمالية نفسها بسبب التفاوت في القوة والقدرة الإقتصادية، وقد يحدث كذلك لأسباب أخرى – دينية وديمغرافية وقومية أوسيكولوجية – ليس لها علاقة بالإقتصاد والتنافس الإقتصادي. وخير شاهد على ما نقول، الصراع بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الذي كان من أهم أسبابه التنافس والصراع الأيديولوجي بين الدولتين. فعلى سبيل المثال، ليس هناك أدلة تاريخية تؤيد ما طرحته الماركسية من أن السبب الرئيسي للحرب العالمية الأولى، هو التنافس والصراع الإقتصادي والنزاع على المستعمرات بين الدول المشاركة في الحرب. بل إن من المعروف أن أسباب هذه الحرب تعود في أساسها إلى قضايا أخرى تتعلق بإعادة توزيع أقاليم البلقان، التي كانت تحت السيطرة العثمانية، إضافة إلى سباق التسلح وانعدام الثقة بين القوى الأوروبية في ذلك الوقت، وهذا الحال ينطبق أيضا على الحرب العالمية الثانية التي تعددت مسبباتها وتنوعت دوافعها لتتخطى وتتجاوز الأسباب والدوافع الإقتصادية.

وأثناء دراستها للمجتمع البشري وتطور العلاقات الإقتصادية فيه، فإن الماركسية أغفلت ولم تنتبه إلى أن هناك طبقة وسطى تنتمي لها شريحة كبيرة من المجتمع تضم فنيين ومهندسيين وأطباء وأساتذة ومحامين، بدأت تتكون بتوجهاتها ومفاهيمها الليبرالية الجديدة بسبب إزدياد مستوى التعليم والمعرفة في أوساط أفرادها، منادية بالمساواة والقضاء على كل أشكال التميز الطبقي ومراعاة حقوق العمال والموظفين في مواقعهم الوظيفية والمهنية المختلفة.

علاوة على ذلك، فقد أغفلت الماركسية العديد من العوامل التي تعمل على تسيير وتوجيه حركة التاريخ البشري، وتحدد طبيعة وشكل العلاقات الدولية فيه. فلم يكن الدافع المادي الإقتصادي هو المحرك الوحيد لسلوك الدول وتصرفاتها، بل إن هناك دوافع أساسية أخرى من المنافسة والإحساس بتحقيق الذات وغيرها من الدوافع السيكولوجية والإجتماعية والدينية، التي لا تتصل بالضرورة بالعوامل المادية الإقتصادية. فقد اعتبر ماكس فيبر Max Weber أن اعتماد الماركسية على العامل الإقتصادي لتفسير حاجات الإنسان هو كلام ناقص على الرغم من أهميته، حيث أن هناك عوامل وحاجات أخرى مؤثرة في حياة الإنسان كالعاطفة والإبداع والتفكير والمعايير الإجتماعية أهملتها الماركسية في معرض تأكيدها على القوى المادية المصلحية فقط. فلم يكن مبررا ما وجهته الماركسية من نقد للدين وإعتباره " أفيون الشعوب "، يربط أفراد المجتمع بقضايا غيبية، تصرفهم عن مشاكلهم وهمومهم الدنيوية الواقعية. فماركس على ما يبدو، قد تأثر بالحالة الدينية التي كانت سائدة في أوروبا سابقا، حيث سيطرت الكنيسة على أشكال النشاط المجتمعي في ذلك الوقت، متجاهلاالأدوار

الإيجابية التي يلعبها الدين في حياة الأفراد والشعوب، بصفته من أهم وسائل الضبط والتوجيه الإجتماعي، بما يحتوي عليه من أوامر ونواهٍ متعلقة بالحياة اليومية للأفراد، وسبل تعاملهم مع بعض.

وفي معرض تأكيده على مفهوم المادية الذي هو من المفاهيم الرئيسية في الفكر الماركسي، فإن ماركس لم يؤمن بما هو وراء الطبيعة أو الأفكار الغيبية، بل آمن بما هو محسوس وموجود، معتبرا أن المادة بمعناها الواسع هي أصل وجود الفكر الإنساني، وهذا بإعتقاد كثير من المفكرين هو أحد أسباب عدم نجاح الماركسية في الكثير من دول العالم الثالث، الإسلامية والمسيحية منها على حد سواء، والتي يشكل الدين الدعامة الرئيسية في حياة شعوبها.

كذلك يمكن أن يوجه نقد لمادية ماركس، بالقول بأن توقف الديالكتيك فجأة عند المرحلة الشيوعية أو عند المجتمع الشيوعي ليس له ما يبرره. فإذا كانت الحركة المادية دائمة ومستمرة لا تتوقف عند مرحلة من مراحل الحياة الإنسانية، فإنه لا يفهم سبب توقفها المفاجئ عند مرحلة المجتمع الشيوعي. فقد كان من المفروض بالماركسية التي تنادي بحتمية التطور، أن تقر وتعترف بأن التاريخ وحركته وتفاعلاته لا تقف عند مرحلة معينة، وبالتالي كان عليها أن تستشرف آفاق مراحل " ما بعد الشيوعية " يصل إليها الديالكتيك، بل ويتخطاها.

ومما يدلل على تراجع الماركسية وضعف تأثيرها على الساحة الدولية، أنه بعد مرور ما يقارب مئة عام على الثورة الروسية، وبعد العديد من مشاريع وبرامج الإصلاح والتطوير التي اعتمدها العديد من الحكام والقادة السوفيات في المراحل السابقة، لم يصل الإتحاد السوفياتي إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة، وبقي يراوح في منزلة بين العالم الأول والعالم الثالث بسبب ما واجهه من مشاكل سياسية وإقتصادية وإجتماعية متعددة، تمثلت في غياب الرفاهية وإنخفاض مستوى دخل الفرد، وتفشي الفساد وعدم كفاية الإجراءات والأساليب الإدارية في الدولة. وتشير الإحصائيات إلى أن واحدة من كل ثلاث عائلات روسية تعيش قريبة من خط الفقر، وأن ترتيب الإتحاد السوفياتي السابق كان في المرتبة الخمسين بين دول العالم فيما يتعلق بمستوى الوفيات بين الأطفال الرضع. وفي مجال الممارسة العملية والتطبيق العملي للماركسية، نلاحظ أن الأحزاب الشيوعية، خاصة في الإتحاد السوفياتي، قد تجاوزت الحدود والقيود الأيديولوجية لدى تسلمها السلطة. فكان الحزب الشيوعي حزبا هرميا بيروقراطيا متسلطا، يكرس وحدانية القائد، ويبرر تسلط النخبة. فالحزب هو الدولة وهو المجتمع، " والبطاقة الحمراء " لا الجدارة أو المعرفة أو المقدرة، ولا التكوين النظري والنضج السياسي، ولا الكفاءة هي مقياس الوطنية والمواطنة والولاء للإشتراكية.

علاوة على ما قيل سابقا، فإن تطبيقات الماركسية لدى العديد من شعوب ودول العالم جاءت مغايرة لما نادى به ماركس، أو جاءت في بعض الحالات ناقصة وغير مكتملة، كما حدث في بعض الدول الإفريقية التي تبنت الإشتراكية منهجا وطريقة حكم. وعلى عكس ما بشر به رواد هذه النظرية

ومفكريها من حتمية الحرب والصراع داخل المعسكر الرأسمالي، وانتهاء وسقوط الرأسمالية الغربية وقواها الاقتصادية والسياسية، وانتهاء أسباب التناقض والصراع في النظام الدولي، وسيطرة وسيادة الشيوعية في نهاية المطاف، فإن وقائع نهاية القرن العشرين أكدت عكس ذلك تماما. فقد تطور النظام الرأسمالي وتطورت المجتمعات الرأسمالية الغربية في إتجاهات مغايرة للإتجاه الذي تنبأ به ماركس، حيث لم تظهر تلك الصراعات الطبقية المؤثرة على بنية النظام في هذه المجتمعات التي أكدت قوانينها وتشريعاتها على ذات الفرد وقيمته ومركزيته في عملية البناء والتطور. فقد انهار الاتحاد السوفياتي وتفكك نظامه الشيوعي إلى دول صغيرة ضعيفة، بدأت تتسابق في التخلي عن ماركسيتها تقربا من الولايات المتحدة وتحالفا معها، والإنضمام إلى المعسكر الغربي الذي بدلا من التراجع والإضمحلال - كما تنبأت الماركسية – قويت شوكته وتفردت زعيمته الولايات المتحدة بالسيطرة على النظام الدولي.

وقد تنبه بعض الماركسيين الجدد الذين بدأوا بفكر ماركس ولم يتوقفوا عنده، للمأزق أو الأزمة التي تعيشها الماركسية، وحاولوا أن يعيدوا للماركسية بريقها وجماهيريتها لإثبات أن هذه الأيديولوجيا هي أيديولوجيا مرنة بالضرورة، تتجدد لكن بطرق مختلفة تستطيع من خلالها أن تتعامل مع مستجدات العصر، وأن انهيار الإتحاد السوفياتي في نهاية القرن الماضي، على الرغم من آثاره الكبيرة التي أدت إلى تراجع أطروحات الماركسية وتراجع الإتجاه الماركسي لا يعني موت الماركسية واندثارها. فالتطورات التي حدثت في كافة مناحي الحياة الإنسانية تفرض على الماركسية منطقا جديدا يلزمها أن تتطور وتتماشى مع التغير والحراك الذي أصاب معظم الدول التي تبنت الاشتراكية.

هذا التجديد الذي عرفته الماركسية الأولى في قراءتها للظواهر الدولية فرضته مجموعة التغيرات التي أصابت النظام الدولي خصوصا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، والتي أكدت على أن الرأسمالية بكل ما تحتوي عليه من مؤسسات مالية واقتصادية دولية هي أساس النظام الدولي وعموده الفقري، وأن الصرتع الطبقي قد تراجع واضمحل لصالح أنماط جديدة من الصراع أهمها الصراع بين دول رأسمالية غنية ودول نامية فقيرة.

وقد رأى هؤلاء الماركسيون الجدد أن الأوان قد آن لإحداث رؤية جديدة لا تبتعد بشكل كلي عن جوهر الماركسية، وتتماشى مع متطلبات العصر وتتوافق مع شروطه، على إعتبار أن مجتمع اللادولة ومجتمع اللاطبقات غير ممكن التحقيق في المدى النظور، وأن الربط الحتمي للعلاقات الدولية بالحتمية التاريخية وبقوانين المادية الجدلية لم يعد واردا، وأن مفهوم "الأممية الإشتراكية" كأحد ركائز العلاقات الدولية والذي قيل عنه أنه التطبيق النموذجي "للأممية البروليتارية العالمية"، لم يعد يتماشى مع متطلبات النظام الدولي الجديد الذي تقيم دوله علاقاتها على أساس من المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة البعيدة عن تقسيمات الأيديولوجيا وإفرازاتها. فالحديث عن الدولة والعلاقات الدولية كم تطرح الماركسية الجديدة مغاير تماما لما طرحته الماركية الكلاسيكية التقليدية، حيث لا

تنكر هذه الماركسية الجديد وجود الدولة الحديثة ولا ترى أنها تمثل بالضرورة أداة قمع في يد طبقة إجتماعية بعينها، بل هي تجمع قانوني إجتماعي لأفراد المجتمع وتعبير عن التوافق الجمعي للقوى الفاعلة بداخله، يفرز قوانين وتشريعات وأنظمة تحقق الحد الأدنى من المصلحة لأفراد المجتمع دون إستثناء.

الهوامش :

1- حتي، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 8.

2- أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 18.

3- Wright, Quincy, The Study of International Relations, New York, Appleton Century, Crofts, 1956, p.3.

4- Collard, Daniel, International Relations, Paris, Ed Masson, 1977, p. 11.

5- The New Encyclopedia Britannica, Chicago, Encyclopedia Britannica, Vol. 9, 1978, p.778.

6- غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، المدخل في العلوم السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1989، ص 297.

7- فرج، محمد أنور، النموذج الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008، ص 7.

8- The New Encyclopedia Britannica, Op. Cit., p779.

9- خلف، محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص 94.

10- أبو العينين، سمير، العلاقات الدولية في العصور الحديثة، القاهرة، نيو أوفست للطباعة، 1989، ص10.

11- Shimko, Keith, L., International Relations, Perspectives and Controversies, Boston, Wadsworth Publishing, 2009, p. 8.

12- غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، سبق ذكره، ص 305.

13- Toma, Peter, What is the Substance of Contemporary Theory in International Relations, in Basic Issues of International Relations, Boston, Allyn and Bacon, 1974, p.3.

14- Hofmann, Stanly, Contemporary Theory in International Relations, New Jersey, Prentice Hall, Inc, Englewood, Cliffs, 1952, p. 9.

15- Wright, Quincy, Op., Cit., p. 24.

16- عساف، عبد المعطي، وعلي، محمود، مقدمة إلى علم السياسة، عمان، مكتبة المحتسب، 1994، ص 340.

17- السيد حسين، عدنان، العلاقات الدولية، الحرب والسلم ومفاهيم أساسية، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994، ص 27.

18- العمري، أحمد سويلم، أصول العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1959، ص 143.

19- دورتي، جيمس، وبالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد

الحي، الكويت، دار كاظمة للنشر والترجمة، 1985، ص 12.

20- Legro, Jeffery, W., Is Anybody Still a Realist?, International Security, Vol., 24, No. 2, fall, 1999, p.9.

21- عساف، عبد المعطي، وعلي، محمود، سبق ذكره، ص 341.

22- أبو عامر، علاء، سبق ذكره، ص 24.

23- Wright, Quincy, Op., Cit., p.8.

24- حداد، ريمون، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص 27.

25- Holsti, K., J., International Politics: a Framework of Analysis, 3rd ed., New York, Prentice Hall, 1977, p. 21.

26- يونس، منصور ميلاد، دراسة العلاقات الدولية، طرابلس، منشورات جامعة ناصر، 1991، ص 11.

27- Collard, Daniel, Op., Cit., p.8.

28- البدراوي، عبد المنعم، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1980، ص 14.

29- الزبيدي، حسن كاظم، الدولة القطرية العربية: مضامين وإشكاليات، مقاربة نظرية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008، ص 17.

30- محمد، محمد علي، ومحمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت، دار النهضة العربية، 1985، ص 334.

31- Cassel, Alan, Ideology and International Relations in Modern World, London, Rotledge, 2003, p. 6.

32- عساف، عبد المعطي، وعلي، محمود، سبق ذكره، ص 313.

33- شفيق، علي، العلاقات الدولية في العصر الحديث، الرباط، مكتبة دار المعارف للنشر والتوزيع، 1995، ص 15.

34- Collard, Daniel, Op., cit., p.40.

35- محمد، محمد علي، ومحمد، علي عبد العطي، سبق ذكره، ص 350.

36- المرجع السابق، ص 335.

37- مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ذات السلاسل، 1993، ص 64.

38- Harding, Harry, a Fragile Relationship: The United States and China since 1972, Washington, D.C., the Brooking Institute, 1992, p. 23.

39- Dominguez, Jorge, and Hernandez, Rafael, Debating U.S. Cuban Relations, New York, Routledge, 2012, p. 6.

40- Simpson, Bradley, R., Economists With Guns, Authoritarian Development and U. S. Indonesian Relations, California, Stanford University Press, 2008, p. 12.

41- مقلد، إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، جامعة الكويت، 1982، ص 237.

42- Sargent, Lyman Tower, Contemporary Political Ideology, Belmont, CA, Wadsworth Publishing, 2008, pp. 9 - 10.